العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دراسة قياسية لتأثير مختلف مكوّنات الانفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985-2017"

إعداد الباحث:

سلمان عوض الوذناني

كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1985-2017)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق على التعليم وعلى الشؤون الصحة وعلى الخدمات العامة. وطبقت الدراسة نموذج الانحدار غير الخطي وتوصلت الدراسة الى أن الدوال التربيعية المتعلقة بالمعادلات الخاصة بالخدمات العامة والتعليم والصحة تأخذ شكل (U). وجدت الدراسة ان النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي يصل الى أدنى مستوياته عندما تساوي نسبة الانفاق على التعليم في اجمالي النفقات العامة (13.53%). أما بالنسبة للإنفاق على الشؤون الصحية فإن معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي يتأثر بدرجة أعلى حيث يصل الى أدنى مستوياته عندما تصل هذه النسبة الى (2.856%) وكل زيادة فوق هذا المستوى من شأنه تحفيز معدل النمو الاقتصادي. وهذه النسب في قطاع التعليم وقطاع الصحة تم تجاوزها في كامل فترة الدراسة مما يعني أن الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة في المملكة العربية السعودية يعملان في طور الكفاءة، وبالتالي فهما يسهمان بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة كذلك الى أن الإنفاق على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية لا يعمل في طور الكفاءة، وبالتالي فهو لا يسهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي لأنه لم يصل بعد إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة (31.78% من إجمالي النفقات العامة). وتوصي الدراسة بالمحافظة على النسب الحالية للإنفاق على التعليم والصحة لانهما يعملان في طور الكفاءة. أما فيما يخص الانفاق على الخدمات العامة، فإنه لا يزال هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي في هذا المجال، أو رفع كفاءته، وذلك إسهامه الإيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية المملكة 2030.

المصطلحات الأساسية: الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي على التعليم، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي على الصحة، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، النمو الاقتصادي.

مقدمة الدراسة:

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD 2017)[1] ، فإن الانفاق الحكومي في الدول الغنية يتراوح ما بين (30% و60%) من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2015. وتتصدر الدول الأوربية قائمة الدول التي تولي اهتماما كبيرا للإنفاق الحكومي، حيث يمثل هذا المتغير 50% من الناتج المحلي في كل من المجر والسويد وايطاليا والنمسا و55% من الناتج المحلي في الدنمارك واليونان وحوالي 57% في فرنسا وفنلندا. اما في دول الخليجية فيمثل الانفاق الحكومي حوالي 38% من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2015، وفي نفس السنة بلغت هذه النسبة 41% في المملكة العربية السعودية، واما في سلطنة عمان فقد بلغت 52%.

ومن ثم فإن الانفاق الحكومي يعتبر من المحركات الاساسية لنمو الناتج المحلي وأي تغير في هذا الإنفاق يصبح مسألة حاكمة في تحديد مسار النمو الاقتصادي. ويختلف هذا الأثر على النمو بالتغير في حجم هذا الانفاق وفي مكوناته، وبينت العديد من الدراسات ان الاثر الناتج عن التغير في الانفاق الجاري يختلف في تأثيره على التغير في حجم الانفاق الاستثماري. في ضوء ذلك، فإن القرار بتحديد توجهات الإنفاق العام وأولوياته مسألة ذات أهمية بالغة في التأثير على مسار النمو وهذا يطرح دائما السؤال الخاص بالكيفية التي يحدد من خلالها توجهات الإنفاق العام وأولوياته. على أي اساس يتم توزيع المصروفات أي تخصيص الموارد حسب مختلف بنود

[1] OECD National Accounts, https://data.oecd.org./gga/general-government spending.

الميزانية؟ ما هي سياسة التوزيع المثلى او ما هو هيكل الانفاق الامثل (كم سنخصص للإنفاق الجاري، الاستثماري، التعليم، الصحة، البنية التحتية...)؟

يعتبر التأثير على النمو الاقتصادي المعيار الامثل لقياس نجاح السياسة المالية (سياسة توزيع وادارة الموارد الحكومية).

إذا اثرت السياسة المالية على النمو الاقتصادي معنى ذلك ان الايرادات الحكومية استثمرت في مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية. وإذا لم تؤثر او اثرت سلبا معنى ذلك انه وقع اهدار للمال العام (خسارة)، والسياسة المالية الناجحة هي التي تعرف مواطن الصحة والخلل أي بعبارة اخرى هي التي تحدد مكونات الانفاق الحكومي التي لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي فتستثمر فيه أكثر ايرادها، وهذا ما يفسر تخصيص العديد من الدول لجزء كبير من مواردها على التعليم والصحة والبنية التحتية لما لها من اثار ايجابية على النمو الاقتصادي، كذلك السياسة المالية الناجحة هي التي تعرف بصفة ادق أي الانشطة و القطاعات الاقتصادية التي يمكن ان تستفيد من الاستثمارات الحكومية و لها القدرة على خلق قيمة مضافة عالية (الصناعات التحويلية، البناء والتشييد، النقل....). والدراسة الحالية هي محاولة لدراسة تأثير مختلف مكونات الاتفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالمملكة العربية السعودية.

وللقيام بهذه الدراسة سنتبع خطة ترتكز على مبحثين. المبحث الاول يهتم بدراسة وصفية لطبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي بمختلف مكوناته والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985–2017، ويهتم المبحث الثاني بتقدير النموذج القياسي للدراسة وتحليل النتائج.

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة اشكالية البحث وذلك بطرح سؤالين رئيسيين:

هل السياسة المالية بمختلف مكوناتها لها تأثير على النمو الاقتصادي؟

هل هذا التأثير ان وجد من شأنه ان يحفز او يثبط النمو الاقتصادي؟

ويمكن صياغة اسئلة فرعية:

ما هو الشكل (الهيكل) الذي يجب ان تأخذه النفقات الحكومية والذي يمكنها من التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي؟

ما هو المستوى الامثل الذي يجب ان يصل اليه مختلف مكونات الانفاق الحكومي من اجل التأثير على النمو الاقتصادي؟

أهمية الدراسة

في العشرة سنوات الاخيرة تبين ان السياسة النقدية غير قادرة على التخفيف من النتائج السلبية للدورات الاقتصادية وأدت في بعض الدول الى تراكم الديون نتيجة الانخفاض الحاد في اسعار الفائدة والى ازمات على مستوى البنوك، ومن هنا كانت الاستعانة بالسياسة المالية ضرورة حتمية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وزيادة معدل النمو. وبالنظر الى الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي يظهر بوضوح تام التضارب في النتائج وعدم وضوح الرؤية في شكل هذه العلاقة (سالبة/موجبة/غير موجودة/تكامل/مزاحمة)، ومن المهم مواصلة البحث في هذا المجال من اجل ايضاح الفكرة عبر تناول حالة الاقتصاد السعودي. الى جانب ذلك لاحظنا ندرة الابحاث الخاصة بآثار مكونات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط والمملكة العربية السعودية خصوصا. أضف الى ما تقدم بروز المشكلات الناجمة عن انخفاض الإيرادات الحكومية في الدول المنتجة للنفط نتيجة انخفاض اسعار الطاقة، ومحاولة حكومات هذه الدول ترشيد الانفاق الحكومي، فيصبح البحث عن القطاعات الحكومية الأكثر قيمة مضافة على الاقتصاد امرا مرغوبا فيه. كما تظهر اهمية البحث في دراسة حالة الاقتصاد السعودي الذي يتسم بالدور المحوري للدولة في الشأن الاقتصادي حيث يمثل الانفاق الحكومي 35% من الناتج المحلي الاجمالي و60% من الناتج المحلي الغير النفطي في **2016** ويمثل الانفاق على التعليم والصحة حوالي 43% من اجمالي النفقات العامة في سنة 2017 والانفاق على الخدمات العامة 18% ، كل هذا يبرر دراسة تأثير هذه المكونات للقطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

هذه الدراسة اهتمت بالجانب القطاعي حسب تصنيف الحسابات القومية السعودية. هذا التمشي يعطي اهمية أكبر لموضوع البحث لأنه يوفر لنا مادة غنية تمكننا من فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنمو في المملكة العربية السعودية على المستوى القطاعي (الجزئي) ويبرز لنا مرحلة الكفاءة التي وصل اليها كل قطاع.

أهداف الدراسة

(تحديد الاهداف بشكل واضح ومحدد في نقاط):

ان أبرز اهداف البحث تتلخص في الاجابة عن السؤالين التاليين:

1. هل تختلف العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حسب اوجه الانفاق العام أي معرفة أي نوع من الانفاق الحكومي أكثر انتاجية أي له تأثير أكبر من غيره على النمو الاقتصادي (الانفاق على الصحة/التعليم/البنية التحتية..). الهدف هو محاولة ايجاد الحلول المثلى والطرق الافضل لتوجيه الانفاق الحكومي نحو مساعدة الاقتصاد على النمو.
2. معرفة انتاجية مختلف مكونات الانفاق الحكومي: كل نوع معين من الإنفاق يؤثر بدرجة اعلى في نمو القطاع الغير النفطي

الدراسات السابقة

بصفة عامة يمكن القول ان هناك ادلة عديدة من واقع الادبيات التطبيقية على وجود علاقة غير خطية بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

1. دراسة (BARRO, 1991): فهو المؤسس لفكرة عوائد رأس المال الاجتماعي بدأ من هذه الدارسة تعتبر الكثير الدراسات ان الانفاق الحكومي له ايجابيات من حيث تأثيره على الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي ولكن له تكاليف من حيث زيادة الضرائب لتمويل هذا الانفاق وما يترتب عن ذلك من انخفاض في الدخل المتاح وانخفاض في نسبة نمو الناتج المحلي، والانفاق الحكومي الامثل هو الذي يعظم الايجابيات ويخفض من التكاليف.
2. دراسة (Gwartenay, Lawson and Holcombe1998): حسب هذه الدراسة فإن تدخل الدولة له إيجابيات وله تكاليف، وتتمثل حسب الايجابيات في وضع بنية تحتية وبيئة قانونية تساعد السوق على القيام بدوره ويعتبر الانفاق الحكومي جزء من الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة هذا الانفاق يساهم في زيادة الانتاج والتوظيف.

من ناحية اخرى هناك سلبيات او تكاليف لهذا التدخل تتمثل في الدور السلبي للضرائب على الدخل ومزاحمة الاستثمار الحكومي للقطاع الخاص وزيادة الدين العام، وحسب هؤلاء الكتّاب فإن الحجم الامثل لدور الدولة ومستواه هو الذي يتلاءم مع تعظيم الايجابيات وتخفيض التكاليف.

3. دراسة (Gwartenay, Lawson and Holcombe 1998): اثبت في دراستهم التطبيقية حول (23) دولة تنتمي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وخلال الفترة (1960–1996) وجود علاقة قوية و سالبة بين النمو الناتج المحلي الاجمالي من ناحية و حجم دور الدولة في الاقتصاد والزيادة في الانفاق الحكومي من ناحية اخرى، وكل زيادة في الانفاق الحكومي ب (10 في المائة) ينتج عنه انخفاض في نسبة نمو الناتج المحلي ب (1 في المائة) ، حسب هذه الدراسة فإن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تخصص حوالي (15في المائة) من الدخل الاجمالي على الانفاق الحكومي ذات الطابع الامني والاجتماعي (العلاج، التعليم) وعلى البنية التحتية والاستقرار النقدي وعندما يتعدى الانفاق الحكومي هذه الحدود (تقديم خدمات مثل النقل والسكن وإنتاج بعض السلع...) فإنه يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي ، وبالتالي فإن العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ليست خطية.
4. دراسة (Karras1997): توصلت الى نفس النتيجة في دراسته حول (20) دولة مكونة للمجموعة الأوربية خلال الفترة (1950–1990)، أن القطاع الحكومي (القطاع العام) يكون أكثر انتاجية إذا كان حجمه صغيرا وأثبت ان حجم الامثل للإنفاق الحكومي يساوي (16 في المئة).
5. دراسة (Abdullah2000): تشير عن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إلى أن حجم الإنفاق الحكومي يعد محدداً هاماً للأداء الاقتصادي في المملكة، وخلص إلى أهمية زيادة الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية والأنشطة الاجتماعية، وأشار إلى أهمية زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
6. دراسة (Dar and Khalkhali 2002): حيث درست درجة الارتباط بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتناولت الدراسة دور حجم الانفاق الحكومي في تفسير الاختلافات في معدل النمو الاقتصادي بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في الفترة ما بين (1971–1999) وتوصلت الدراسة الى ان إنتاجية رأس المال وانتاجية عناصر الإنتاج تكون ضعيفة في الدول التي يكون فيها حجم الانفاق الحكومي كبير وفي الدول التي يكون فيها حجم القطاع الحكومي صغير تتميز بالكفاءة في استغلال الموارد وانخفاض مستوى الضرائب مما يشجع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة.

7. دراسة (Cooray2009): والتي استخدمت نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الإنفاق والنمو فقد أخذت في الاعتبار نوعية الحوكمة بجانب حجم الإنفاق الحكومي، وطبقت الدراسة على (71) دولة وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين كل من حجم الإنفاق ونوعية الحكومة والنمو الاقتصادي.
8. دراسة (Altunc – Aydin 2013): والتي تناولت العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تركيا ورومانيا وبلغاريا في الفترة الممتدة ما بين (1995–2011) وكان الهدف الرئيسي من هده الدراسة هو اختبار ما اذا كانت العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة غير خطية تأخذ شكل حرف (U) مقلوبه (∩)، أي وجود حد اقصى لمستوى الانفاق الحكومي من بعدة تصبح العلاقة عكسية بين المتغيرين وهذا ما يسمى بمنحنى ارمي ، واستعملت هذه الدراسة نموذج قياسي يعتمد على طريقة (ARDL) نموذج التقهقر الذاتي للإبطاء الموزع وتوصلت الى نتيجة مفادها أن نسبة الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي تفوق مستواها الأمثل في الدول الثلاث تركيا (25.21 في المائة > 36.75 في المائة) ورومانيا (20.44 في المائة >37.88 في المائة) وبلغاريا (22.45 في المائة > 35.64 في المائة) وهذا يدلّ على أن الانفاق الحكومي في هذه الدول اصبح يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي مما يحد من كفاءة السياسة المالية .
9. دراسة (عماد الدين مصبح2013): والتي تناولت تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في سوريا باستخدام منحني أرمى وأسلوب (ARDL) فقد عرض الباحث التقدير الأمثل للإنفاق العام في سوريا أن هناك علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتأخذ هذه العلاقة شكل الجرس المقلوب واستخدم الباحث بيانات البنك الدولي الخاصة بسوريا من أجل تقدير العلاقة غير الخطية التربيعية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الحقيقي وكانت نتائج التقدير كما هو متوقع حيث كانت إشارة متغير معدل الإنفاق الحكومي موجبة بينما كانت إشارة مربع معدل الإنفاق الحكومي سالبة و معنوية مما يدل على أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سورية يمكن تمثيلها بقطع مكافئ لو شكل جرس مقلوب كما بينت الدارسة أن المعدل الأمثل للإنفاق الاستهلاكي هو (16.5 في المائة) [2]
10. دراسة (Ahmed – Othman 2014): والتي أظهرت تلك الدراسة على ماليزيا خلال الفترة ما بين (1970–2012) وباستعمال نفس الطريقة القياسية (ARDL) ان حجم الانفاق الحكومي لم يصل بعد الى مستواه الأمثل مما يعطي مجالا أكثر للحكومة من اجل زيادة نسبة الانفاق الحكومي في الناتج المحلي حيث استنتجت الدراسة ان الحجم الأمثل يساوي (16.32 في المائة).
11. دراسة (Asimakopoulos – Karavisa 2016): والتي استعملت بيانات مقطعية لدراسة طبيعة العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على عينه متكونة من (129) دولة متقدمة ونامية خلال الفترة ما بين (1980–2009)، وباستعمال نموذج العزوم المعممة (GMM)، وقد توصلت الى نتيجة تظهر وجود علاقة غير خطية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتبقى هده العلاقة موجودة حتى بعد تقسيم العينة الى دول نامية ودول متقدمة كل على حدة، وبلغ الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي لمجموع الدول (18.4 في المائة)، اما بالنسبة للدول المتقدمة فقد بلغ (17.96 في المائة)، وكذلك بلغ في الدول النامية (17.12 في المائة).

نلاحظ من الدراسات السابقة وحسب اطلاع الباحث انه لا توجد دراسات حاولت اختبار العلاقة غير الخطية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومحاولة معرفة حجم الانفاق الحكومي الأمثل، وهذا يشير الى ان هناك حاجة

[2] عماد الدين مصبح تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في سوريا باستخدام منحني أرمى وأسلوب (ARDL) مجلة JORNAL OF ADMINISTRATIV AND ECONOMIC SCIENCE المجلد 7 سنة 2013

الى مزيد الدراسات التطبيقية لفهم أعمق لهذا الجانب من موضوع الدراسة، وهذا ما نطمح الى تناوله في هذه الرسالة من خلال نمذجة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية تتضمن تأثير غير خطي للإنفاق الحكومي.

12. دراسة سليم سليمان الحجايا ومحمد جميل عدنيات (2017): والتي كانت على الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985–2014) وقد عرض فيها تحليل كفاءة الإنفاق العام و تحديد الحجم الأمثل لهذا الإنفاق من خلال انعكاس على معدلات النمو المتحققة وتوصل الدارسة إلى أن الحكومة الأردنية كان بإمكانها أن تزيد نسبة الإنفاق العام لناتج المحلي الإجمالي لو كانت تتبع ميزانية متوازنة وعدم وجود العجز في موازنتها إلى نسبة (36–38 في المائة)، والتي تشكل الحجم الأمثل لإنفاق العام و الذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي هذا الفرق يبين نسبة الحد الأمثل لإنفاق ونسبة الإنفاق الحالي الحقيقي هو بمثابة نقص في كفاءة الإنفاق كما أن هذه النسبة تعني أيضا أن الإنفاق العام الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وخلال السنوات الأخيرة وإن لم تصل إلى نقطة الحد الأمثل للإنفاق ولكنه لا ازل يساهم أيضا في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.[3]

المبحث الأول: تطور مختلف أنواع النفقات العامة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي

لغرض تسليط الضوء على الدور الذي لعبته النفقات العامة بمختلف مكوناتها في النمو الاقتصادي في السعودية للفترة (1985–2017) فإننا سنقوم بدراسة مفصلة لتطور النفقات العامة حسب أنواعها ودورها في النمو الاقتصادي في السعودية.

المطلب الأول: نفقات التربية والتعليم

أولا: مسح للدراسات السابقة حول تأثير نفقات التربية والتعليم على النمو الاقتصادي

يضطلع التعليم بدور مهم في العملية التنموية، حيث يعد من أهم الوسائل التي من خلالها يستطيع أن نحقق فعليا الأهداف التنموية سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو غير اقتصادية، ولهذا الأساس علينا أن ننظر للإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، نتج عنه الكثير من عوائد سواء كان تلك العوائد على مستوى الأفراد أو المجتمعات، ولهذا نجد أن قطاع التربية والتعليم يلعب دورا رئيسا في تجهيز وإعداد الايدي العاملة ذات الخبرة والمؤهلات اللازمة لتفعيل خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمارشال يؤكد على ضرورة الاهتمام بدوره في التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدول في تحمل نفقات التعليم أن التعليم يعد نوعا من الاستثمار ويقول في ذلك " أن قيمة ما ينفق على التعليم سواء بواسطة الدولة أو بواسطة الأفراد يجب الا يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار بل قد يحصل على عائد كبير من منح أفراد الشعب فرصا أكثر للتعليم لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وقد يتجاوز ما يصرف على اكتشاف هذه المواهب والقدرات تكاليف ما **ينفق على التعليم لمدينة بأسرها** " أما تيودور شولتز فيذكر : بأنه لا يمكن لاي اقتصاد حديث أن يخلوا من **تحليل منهجي لثروة البشرية في تحفيز التنمية**، و يرى ان التعليم ما هو الا صناعة لإنتاج عدد كبير من القوى البشرية العاملة في مختلف قطاعات العمل، ويرى أن التعليم بعكس الصناعات الأخرى يتميز كمنتج ومستهلك في وقت واحد لمستويات من القوى العاملة ، ونجد أيضا العديد من الأبحاث والدراسات والتي تبحث دور قطاع التربية والتعليم والعائد منها على التنمية الاقتصادية ومنها:

دراسة سميث وريدواي (Redway & Smith) حيث توصلت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية والتي اكدت بدورها أن العامل المتبقي (Factor Residual) كان خلف القسم الاكبر من النمو الذي تحقق في معظم

[3] سليم سليمان الحجايا ومحمد جميل عدنيات الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985–2014) المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 4 العدد 2 سنة 2017

بلدان العالم، وتوصلت الدراسة الى بعض النتائج ففي الصناعات البريطانية خلال الفترة (1948–1954)، وجدت أن دور عنصر العمل ورأس المال يقتصر على تحقيق زيادة في مقدارها ربع الإنتاج للفرد الواحد اما العامل المتبقي فقد ساعد في ثلاثة أرباع هذه الزيادة.

اما منسر جاكوب[4] فقد نشر مقالا في العلاقة بين التعليم والخبرة والدخل، حيث عمل نمذجة رياضية لهذه العلاقة سماها دالة الكسب المنسرية، والذي اعتبر فيها ان الدخل دالة لسنوات التعليم والعمر والخبرة، وتوصل فيها إلى أن الأشخاص الذكور ذوي البشرة البيضاء في الولايات المتحدة والذين لا يعملون في مهنة الفلاحة تزيد دخولهم بنسبة(7 في المائة) في حال تم اضافة عام دراسي واحد الى تعليمهم، و من ذلك نجد انه بالإضافة الى وجود صلة للتعليم بمستوى الدخل فهناك أيضا له صلة بتوزيع الدخل، فالتوسع في التعليم سيكون ذا تأثير إيجابيي على توزيع الدخل وجعله أكثر إنصافا، اما ساكارو بولوس فيرى أن أثر هذا الإنصاف يرتبط بشكل قوي بطبيعة المرحلة التعليمية الواجب التوسع فيها، فنجد على سبيل المثال بلد مثل المكسيك ان توفير التعليم الابتدائي لـ (10 في المائة) من الأميين يجعل توزيع الدخل منصفا بنسبة(5 في المائة) عما هو عليه مؤشر التفاوت (index inequality) وأيضا هناك الكثير من الدراسات والتي توضح أن للتعليم أثر على النمو الاقتصادي ومنها دراسة طبقت على أمريكا وهي دراسة تيودور شولتز (T.Schultz)، والتي درست حجم التراكم الرأسمالي البشري ومعدل النمو عن طريق معرفة كمية التعليم التي احتوتها قوة العمل في الفترة (1929–1957)، كما قام خبير البنك الدولي (نورمان هكس 1980) بقياس العلاقة بين المام الاشخاص بالقراءة و الكتابة ومتوسط اعمارهم المتوقع أن يعيشونها ومعدل النمو الاقتصادي في (83) دولة من دول العام الثالث خلال الفترة (1960–1977) فوجد أن (12) دولة قد حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي ووجد انها كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم، ويحقق مواطنوها العلاقة الترابطية بين العلم والتكنولوجيا و الإنتاج.

ويتضح من تلك الدراسات أن هناك تداخل قوي بين وأهداف التنمية التربوية وأهداف التنمية الاقتصادية، للدور الهام الذي تلعبه الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتقدمة والأخذة في النمو على حد سواء إذ تعتبر أحد العنصر الأكثر حسما في تحقيق التنمية.

ثانيا: التطور الكمي والنوعي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية

يمكن معرفة مقدار التطور الكمي والنوعي في قطاع التعليم في المملكة العربية السعودية من خلال المؤشرات في الجدول التالي رقم (1–5).

حيث بلغ عدد الطلبة في المرحلة الابتدائية للموسم الدراسي 1985 (1347421 تلميذ)، و(2248242 تلميذ) عام 1995 وكذلك عام 2005 حيث أصبح (2433060 تلميذ)، ليبلغ عددهم عام 2017 (2918247 تلميذ) واكب هذا التطور حجم الهياكل من المدارس فارتفعت من (7812 مدرسة) عام 1985 و(11217 مدرسة) عام 1995 و(13317 مدرسة) عام 2005 ليرتفع الى (14034 مدرسة) عام 2017.

[4] Mincer Jacob (1922-2006), Mincer model (1974) ,pioneer and founder of modern business economics, member of the Economists Group at the Chicago School.

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول رقم (1) أعداد المؤسسات التعليمية والطلبة (بالآلاف) في المملكة في المراحل المختلفة للفترة (1985–2017)

المستوى التعليمي	1985		2017		معدل النمو السنوي المركب % 2017 – 1985	
	المدارس	الطلبة	المدارس	الطلبة	المدارس	الطلبة
التعليم الابتدائي	7812	1347421	14034	2918247	%2.5	%3.6
التعليم المتوسط	2387	402118	8523	1308225	%8	%7
التعليم الثانوي	928	180140	6018	1278808	%17	%19
المجموع	11127	1929679	28575	5505280		
التعليم العالي		83375		348517		%14.5

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

حيث سجل عدد الطلبة معدل نمو سنوي مركب مقداره (3.6 في المائة) اما الانشاءات فكانت مستمرة ومتزايدة بمعدل نمو سنوي مركب قدرة (2.5 في المائة).

اما فيما يخص المعلمين فقد تطور عدد المعلمين من (87600 معلم) عام 1985 و(169320 معلم) عام 1995، وكذلك (216022 معلم) عام 2005 حتى بلغ عدد المعلمين (231117 معلم) عام 2017، وبمعدل نمو قدره (5.1 في المائة).

ولا تخفي الأرقام اهتمام الحكومة بمرحلة التعليم الابتدائي لأنها القاعدة الأساسية لانطلاق الجيل المتعلم، حيث أن مهمة تعليم النشأ هي بحد ذاتها عملية فعالة لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق المستوى المطلوب من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبما أن التعليم المتوسط هي تكملة وحلقة ربط مهمة بين التعليم الابتدائي والثانوي، فقد شهد اهتماما كبيرا من طرف الحكومة وذلك ما تبرزه الأرقام، حيث كان عدد الطلبة في المرحلة المتوسطة (402118 طالب) عام 1985 اما عام 1995 فقد ارتفع عدد الطلبة الى (887874 طالب) و (1100350 طالب) حتى بلع عدد الطلبة في المرحلة المتوسطة (1308225طالب) عام 2017، شيدت لهم المدارس بعدد (2387 مدرسة) عام 1985 وعدد (4898مدرسة) عام 1995 وعدد (7296مدرسة) عام 2005 حتى بلغ عدد المدارس المتوسطة عام 2017 (8523 مدرسة)، وكان معدل النمو السنوي المركب لعدد طلبة المرحلة المتوسطة (7 في المائة) يقابله معدل النمو السنوي المركب للمدارس (8 في المائة) اما المعلمين في تلك المرحلة فاصبح عددهم عام 2017 (117774 معلم) بعد ان كان عددهم (29948 معلم) عام 1985 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (9.2 في المائة).

كما شهد التعليم الثانوي تطور كبير من حيث أعداد الطلبة أو المدارس وقد وفر لهم معلمين من مخرجات التعليم في المملكة، بعدما كانت نسبة كبيره من المعلمين من جنسيات أخرى، حيث بلغ عدد معلمي المرحلة الثانوية (12124 معلم) عام 1985 ليبلغ عددهم (114304معلم) عام 2017، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (26.3 في المائة)، وقد بلغ اعداد الطلبة لمرحلة الثانوي (180140 طالب) عام 1985 اما عام 2017 فقد بلغ (1278808 طالب) بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (19 في المائة) كما تطورت البنية التحتية للمدارس الثانوية حيث بلغ عددها عام 1985 (928 مدرسة)، فيما بلغ عدد مدارس المرحلة الثانوية (6018 مدرسة) عام 2017، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (17 في المائة).

هذه الأرقام تعكس اهتمام المملكة بالتعليم الثانوي وذلك باعتباره مصدرا هاما في توفير الطاقة البشرية، واعداد الطلبة إلى مرحلة التعليم

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجامعي التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما شمل التوسع في التعليم تحرير المرأة من التميز الاجتماعي وأصبح هدفا أساسيا لعملية التنمية الشاملة التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة سكان المملكة في مختلف الجوانب من جهة والحد من التمييز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين من جهة أخرى.

جدول (2) تطور عدد المعلمين في المملكة العربية السعودية في كل مرحلة خلال الفترة (1985–2017)

المستوى التعليمي	9851	2017	معدل النمو السنوي المركب % 2017 – 1985
التعليم الابتدائي	87600	231117	%5.1
التعليم المتوسط	29948	117774	%9.2
التعليم الثانوي	12124	114304	%26.3
المجموع	129672	463195	%8
التعليم العالي	13,301	85,409	%24.6

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

ثالثا: تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة:

تمويل التعليم هو مجموعة الموارد المرصدة في إطار التعليم للمؤسسات التعلمية لتحقيق الأهداف المسطرة، والسياسة التعليمية في المملكة تعتمد في تمويلها على الموارد الحكومية في توفير الأموال اللازمة لها بسبب مجانبة التعليم، ومن أجل توزيع هذه الموارد توزيعا عادلا لمراحل التعليم المختلفة وللحصول على نتائج إيجابية.

وقد اهتمت الحكومة بزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمة، فهي تقدم فرص التعليم للمواطنين كافة دون استثناء، فهو حق تكفله الدولة حق التعليم ومجانتيه، ومن المؤشرات الأربعة التي تعبر عن حجم الإنفاق العام على التعليم وهي:

- إجمالي الإنفاق على التعليم كما يظهر في الموازنات الحكومية .
- نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم .
- إجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي .
- المؤشر المركب للنواتج التعليمية.

وتؤكد الأرقام على زيادة الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم حيث تضاعف عدد الطلبة والمعلمين في المراحل المختلفة إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات التعليمية وتوزعها في ارض الوطن، وما تتبعها من زيادة الأجور والتعويضات المالية، مما أدى إلى زيادة نفقات التعليم من (20075 مليار ريال) عام 1985م إلى (189416 مليار ريال) عام 2017 م، بمعدل نمو سنوي مركب مقداره (25.6 في المائة)، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة نفقات الميزانية العامة، وكذلك زيادة عدد المعلمين والاداريين لجميع المراحل الدراسية، إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات التعليمية والتي أدت إلى زيادة الرواتب والأجور والمخصصات للعاملين والموظفين في هذا القطاع، إضافة إلى ارتفاع كلفة الطالب الواحد في مراحل التعليم المختلفة من (1687 ريال) عام 1985م إلى (5808 ريال) عام 2017.

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (1) يمثل نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام خلال الفترة (1985-2017)

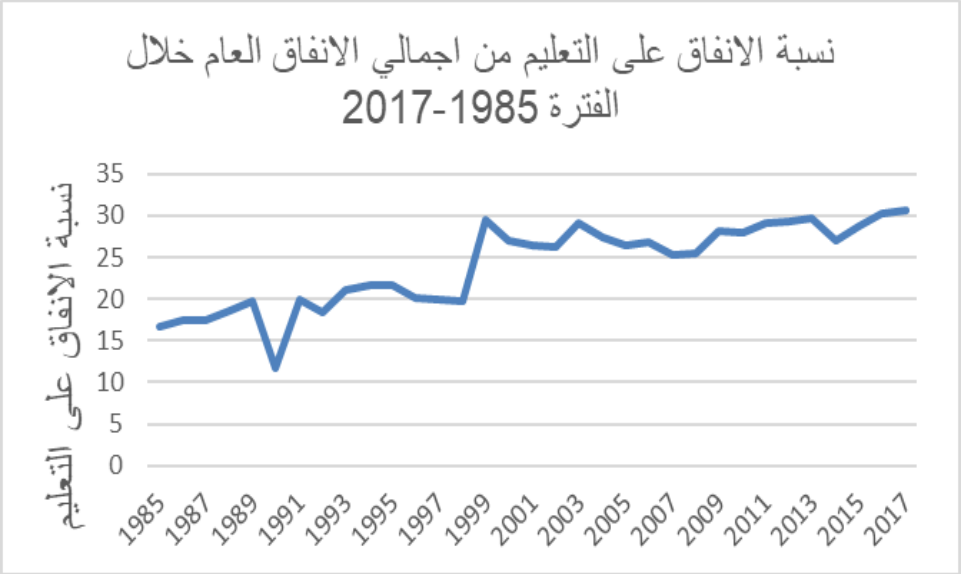

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

وكذلك ارتفاع في نصيب الفرد الواحد من نفقات التعليم من 1687 ريال عام 1985م الى 5808 ريال عام 2017، وبمعدل نمو مركب مقداره (7.4 في المائة).

وتبدو صور الإنفاق على التعليم أكثر تجسيدا للواقع عندما تنسب قيم الإنفاق إلى الميزانية العامة للحكومة إلى حجم الدخل القومي، فقد استثمرت حكومات أميركا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى نسب من الموارد القومية في مجال التعليم بلغت نسبتها (5.6 في المائة) من إجمالي الناتج المحلي، وتليها الدول العربية بنسبة (4.9 في المائة) وافريقيا جنوب الصحراء بنسبة (4.5 في المائة)، أما منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي ومنطقة أوروبا الوسطى والشرقية فهي أقرب إلى المعدل العالمي بنسبتي (4.4 و4.2 في المائة) على التوالي.

ونجد أن أدنى مستوى للإنفاق الحكومي في أسيا الوسطى وأسيا الشرقية ومنطقة المحيط الهادي بنسبه (2.8 في المائة) فقط من إجمالي الناتج المحلي.[5]

[5] الموجز التعلمي العالمي، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، معهد اليونسكو للإحصاء، 2007، ص 9.

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (2) يمثل الانتشار بين الانفاق على التعليم والناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة (1985–2017)

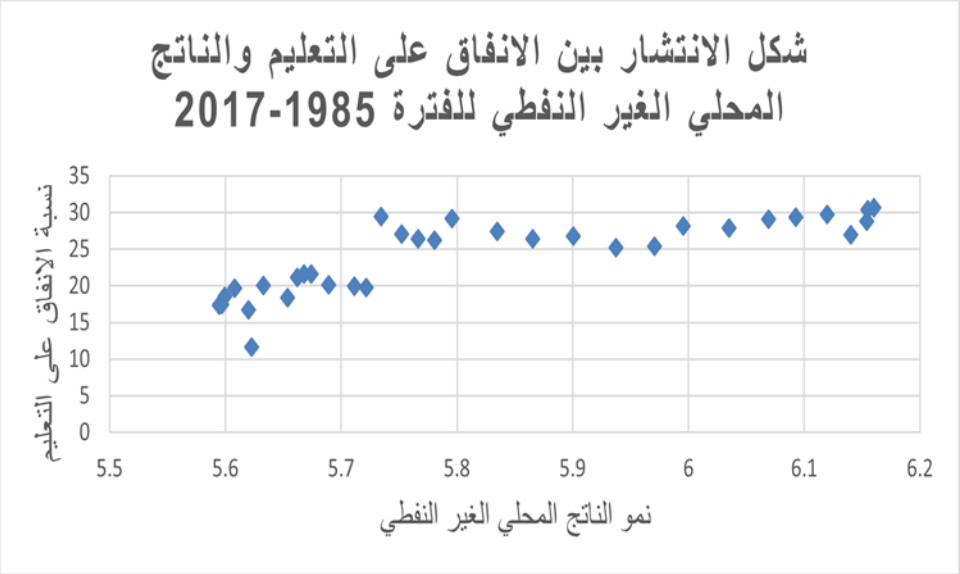

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

يوضح شكل الانتشار الموجود أعلاه أنه توجد علاقة غير خطية بين الانفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة بلغت نسبة الانفاق على التعليم (5.3 في المائة) عام 1985م من (GDP)، اما في عام 1995م فقد انخفضت النسبة الى (5.1 في المائة) من (GDP)، واخذت النسبة تتصاعد حتى وصلت الى (5.6 في المائة) عام 2005م واخذت في التزايد حتى وصلت الى (7.5 في المائة) عام 2017م.

شكل رقم (3) تطور الإنفاق على التعليم واجمالي الانفاق العام واجمالي الناتج المحلي للفترة (1985 – 2017)

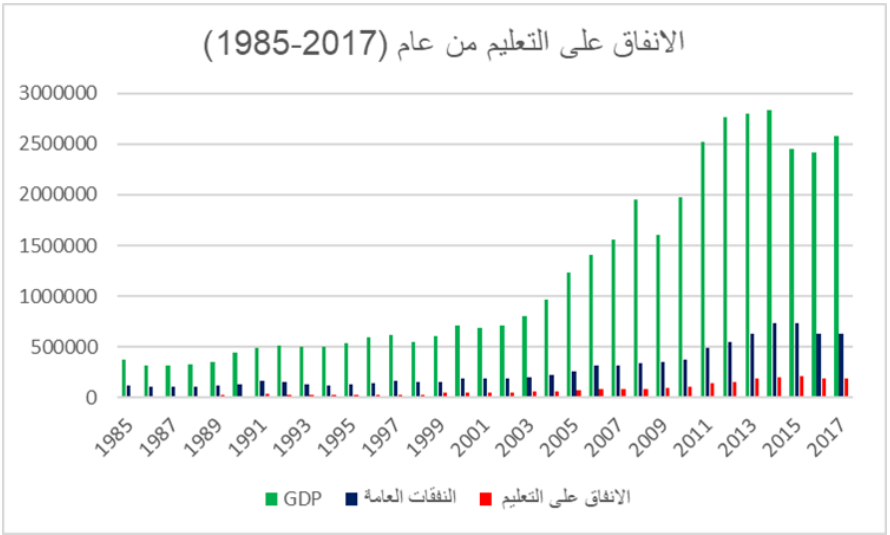

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أن نفقات التعليم بقيت تتزايد بشكل منتظم تقريبا تماشيا مع التوسع السنوي في قطاع التعليم وأدى ذلك الى الزيادة في نسبة نفقات التعليم إلى النفقات العامة والتي اخذت في التصاعد من ب (16.7 في المائة)، عام 1985 إلى (21.6 في المائة) عام 1995، ثم في عام 2005 بنسبة (26.4 في المائة)، لتبلغ عام 2017 نسبة (30.7 في المائة)، حيث كانت الزيادة في نفقات التعليم مطردة مع الزيادة في النفقات العامة.

المطلب الثاني: الانفاق على القطاع الصحي

أولا: مفهوم الانفاق الصحي وأهميته:

أصبح القطاع الصحي يشكل نسبة كبيرة من الاقتصادي الوطني، كما أن هذه النسبة تأخذ في التزايد من عام إلى اخر ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ارتفعت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي من (5.1 في المائة) عام 1980 إلى (12.2 في المائة) عام 1990 ثم وصلت إلى (15.9 في المائة) عام 2000.[6] وتعتبر الصحة على قمة الأهداف الاجتماعية لكل الدول سواء الفقيرة أو الغنية. كذلك ما يشهد العالم في السنوات الأخيرة من ظهور عدد من الأمراض التي تشكل خطرا على استقرار المجتمع والنمو الاقتصادي مثل الإيدز وغيرها.

وفي تعريف منظمة الصحة العالمية world Health Organization (WHO) الذي قدمته عام 1948، حيث عرفت الصحة بأنها " حالة السلامة البدنية والعقلية والنفسية وليست مجرد غياب المرض أو العجز" **وفي** هذا الصدد أشار لوكر (Locker)، وعلى الرغم من أن التعريف السابق قد ركز نواحي الحالة الصحبة، إلا أن تاريخ استخدام الرعاية والخدمات الصحية يؤكد تركيزهما على القضاء على المرض والعجز.

وفي دراسة ل (Downie) حيث أشارت إلى أن الهدف العام لأي جهود لتحسين الصحة هو التحسين المتوازن بين البعد الإيجابي بكافة عناصره الجسدية والعقلية والنفسية، والبعد السلبي الخاص بالوقاية في المجالات السابقة.

وفي إعادة صياغة تعريف المنظمة الصحة العالمية عرفت الصحة على أنها " المدى الذي من خلاله بتمكن الفرد أو الجماعة سويا من إدراك الطموحات واشباع الحاجات، والقدرة على تغير البيئة."

وتمثل الصحة وفقا للتعريف السابق موردا هاما يمنح الإنسان القدرة على العمل والإنتاج، ولذلك اعتبرت صحة الفرد الهدف الأساس لكل المجتمعات الإنسانية، كونها العامل الفعال لبقاء الفرد عنصرا حيويا منتجا قادرا على مزاولة نشاطه الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة تؤمن بقاء حياته وتطورها وتضمن رقي وتقدم المجتمع الذي يعيش فيه.

وتشكل الصحة والتعليم أهم مكونات رأس المال البشري، والأساس للإنتاجية الاقتصادية للفرد. وفي هذا الصدد أشار (Jeffrey Sachs) إلى أن الصحة الجيدة للسكان تمثل أهم العوامل التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

[6] حسنى ابراهيم عبد الواحد، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان، 2007 ص 6

ونقطة البداية عند الحديث عن أثر الصحة على التنمية هي التكلفة الاقتصادية المرتفعة بشكل كبير للقضاء على الأمراض التي يمكن تجنبها. حيث تؤدي الأم ا رض إلى تخفيض الدخل الكلي على مستوى المجتمع وبالتالي إعاقة أي جهود إلى النمو الاقتصادي.

وتؤكد البيانات الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي على أن الدول التي تعاني من انخفاض المستوى الصحي والتعليم

تحتاج إلى وقت أطول لتحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو.

حيث أشارت دراسة كلا من (Philipson and Soares) الى أن الدول التي بلغ فيها معدل وفيات المواليد بين (50 إلى 100)لكل ألف طفل من المواليد، قد حققت معدلات نمو بمتوسط سنوي بلغ (3.7 في المائة) خلال الفترة (1962– 1997)، اما بالنسبة للدول الأخرى المشابهة لها في مستوى الدخل وذات معدل وفيات المواليد والذي يبلغ 150 لكل ألف من المواليد فقد حققت معدلات نمو بمتوسط سنوي مقداره (1 في المائة) خلال نفس الفترة[7]

ولقد تمت بلورة الأهداف العالمية لتحسين الصحة من خلال ما يسمى بالأهداف الإنمائية للألفة الجديدة Millennium Development Goals (MDGs) والتي تمت الموافقة عليها من حكومات الدول

من خلال لجنة الألفية في عام 2000.

وكان من أهم هذه الأهداف تخفيض الفقر بصفة عامة، وتحسين الصحة بصفة خاصة. وجاء في نص الغاية الرابعة

من الهدف الرابع لأهداف الألفية، تخفيض معدل وفيات الاطفال بنسبة (66 في المائة). وتخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة (75 في المائة) من مستوياتها في عام 1990بحلول عام 2015 والحد من انتشار الامراض الوبائية مثل الإيدز قبل نهاية عام 2015.[8]

ونتيجة لذلك ازداد الإنفاق على الشؤون الصحية في معظم دول العالم، والمقصود بالإنفاق الصحي هو (كل ما ينفق بهدف صحة الفرد سواء تحقق الهدف من الإنفاق أو لم يتحقق، أو كان هناك أمل في تحقيقه أو لا).

والتاريخ الاقتصادي للسنوات ال (150) الفائتة يبين أن النمو الاقتصادي ترافق وارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد بلغت حصة الإنفاق العام في البلدان المرتفعة الدخل أعلى نسبة لها من إجمالي الناتج المحلي خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وظل مستوى الإنفاق العام مرتفعا وتابع ارتفاعه حتى التسعينيات.[9]

وليس الأمر بالصدفة، بل هو ارتباط وثيق تبرهنه الإحصاءات التي تجمع بين ارتفاع معدلات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل على حد السواء، وقد عرف هذا الارتباط طويل الأمد (بقانون فاغنر).

[7] Tomas Philipson and Rodrigo Soares The University of Chicago, Human Capital, Longevity, and Economic, Growth: A Quantitative Assessment of Full Income Measures, Working Paper, World bank, April 2001, p 22.

[8] التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000، تحسين اداء المنظمات الصحية، منظمة الصحة العالمية، طبع في فرنسا، 2000

[9] دافيد هال، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرنتش، أكتوبر 2010، ص15

وقد أكدت العديد من الدراسات غطت (51) بلدا قام بها موظفون من الصندوق النقد الدولي العلاقة طويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والإنتاج بما يتوافق وقانون فاغنر[10].

ثانيا: واقع الصحة العامة في المملكة للفترة (1985 -2017):

أما في المملكة فقد وضعت العديد من الخطط الصحية وعلى فترات متتالية من أجل الارتقاء بصحة المواطن، ويمكن تقويم مدى تطور الخدمات الصحية والواقع الصحي في المملكة للفترة (1985– 2017) من خلال استخدام المؤشرات التالية:

أ- عدد الاطباء بالنسبة لعدد السكان:

يتضح من خلال الجدول التالي إزدياد عدد الأطباء من (15.072 طبيب) عام 1985 إلى (89.846 طبيب) عام 2017 والملاحظ أن العدد تضاعف 6 مرات، هذا انعكس على عدد الأطباء لكل فرد بتحسن، حيث بلغ مقابل كل طبيب 363 فرد عام 2017، ومما لا شك فيه أن زيادة عدد الاطباء بنسبة أكبر من الزيادة السكانية تعتبر أحد اسباب خفض نصيب الطبيب الواحد من السكان وبالتالي تطور الحالة الصحية والوضع الصحي بشكل عام.

ب- عدد المستشفيات وعدد الأسرَة إلى مجموع السكان:

يتضح أن نصيب كل الفرد من المستشفى في منخفض رغم مخططات التنمية المتعاقبة، ولكن لاحظنا ان عدد المستشفيات خلال عام 2017 ارتفع بنسبة (40 في المائة) مقارنة بعدد المستشفيات في الفترات السابقة لهذا العام وكذلك الحال بالنسبة لعدد الأسرة حيث اتفع عدد الاسرة في عام 2017 لأكثر من (40 في المائة) مقارنة بعددها في الأعوام السابقة وبتتبع اعداد المستشفيات في المملكة (خاص وحكومي) نجد ان عدد المستشفيات عام 1985م (145 مستشفى)، اما عام 2017 فقد ارتفع عدد المستشفيات الى (470 مستشفى) وبمعدل سنوي مركب يقدر ب (7 في المائة)، اما عدد الأسرة فقد بلغ عام 1985م (30959 سرير)، وارتفع عدد المستشفيات في المملكة حيث بلغ (70849 مستشفى) عام 2017م وبمعدل سنوي مركب قدر ب (4 في المائة)، والمستنتج أن القطاع لم يستطع مواكبة الزيادة الحاصلة في السكان رغم البرامج القيمة التي رصدت لغرض تحسين الصحة للمواطنين.

فالرقم 69389 مواطن لكل مستشفى تعتبر كبيرا جدا بالنسبة لكل مستشفى وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في تقديم الخدمات الصحية وانخفاض في كفاءة العلاج نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية بسبب الزيادة السكانية.

ولكن لا نغفل التطور الحاصل في المراكز الصحية فقد ارتفع عدد المراكز الصحية (حكومي – خاص) من (1530 مركز صحي) عام 1985 إلى (5079 مركز صحي) عام 2017م.

[10] ملخص قانون فاجنر: أن حجم الإنفاق العام الجاري والحقيقي يتجه للزيادة مع التطور الاقتصادي للمجتمع، ومن المحتمل أن يتساوى معدل نمو الإنفاق العام على الأقل مع معدل نمو الدخل القومي في الأجل الطويل.

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (4) تطور عدد المستشفيات والأسرة والأطباء في المملكة خلال الفترة (1985-2017)

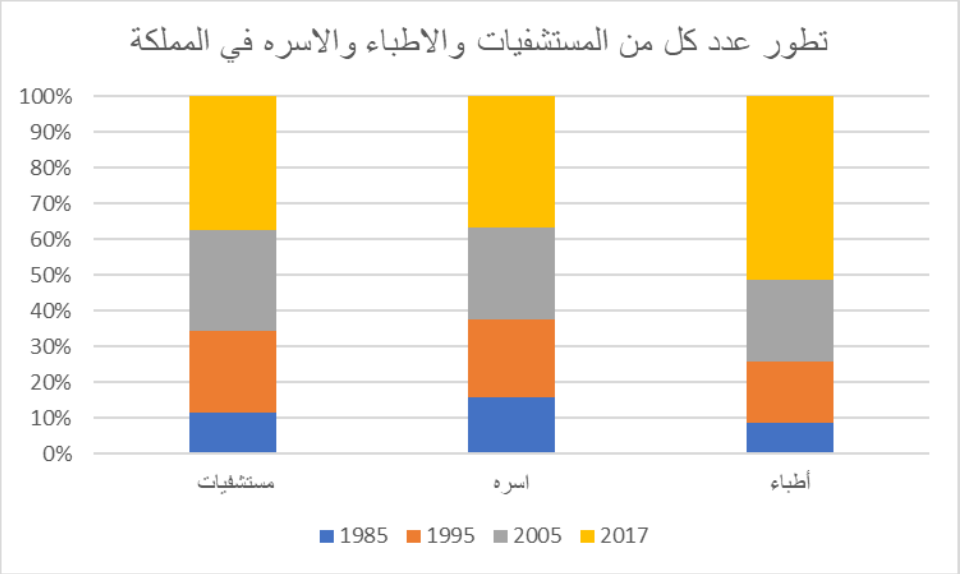

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

ثالثا: تطور الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية في السعودية خلال الفترة (1985-2017):

انطلاقا من هذا التوسع في الخدمات الصحية من قبل الحكومة فقد ارتفعت نفقاتها من (6872مليار ريال) عام 1985م الى (81573 مليار ريال) عام 2017م وبمعدل نمو سنوي مركب (33 في المائة) بمتوسط (11345 ريالا سنويا للفرد) والجدول رقم (3-5) يوضح هذه القفزة في الانفاق على الصحة خلال الفترة (1985-2017)، ويعد متوسط إنفاق الفرد على الرعاية الصحية أعلى من البحرين والإمارات، لكنه أقل من المملكة المتحدة وألمانيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

جدول رقم (3) يبين الانفاق على القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017)

السنه	الانفاق على الصحة	نسبة النمو	السنه	الانفاق على الصحة	نسبة النمو	السنه	الانفاق على الصحة	نسبة النمو
1985	6872		1996	9554	16	2007	39086	4.8
1986	6671	-2.9	1997	10830	13.4	2008	36829	-5.8
1987	6926	3.8	1998	10637	-1.8	2009	44866	21.8
1988	6190	-10.6	1999	16921	59.1	2010	44750	-0.3
1989	7241	17	2000	21566	27.5	2011	62663	40
1990	1108	-85	2001	22349	3.6	2012	75752	21
1991	10317	831	2002	21849	-2.2	2013	94479	24.7
1992	10219	-1	2003	23306	6.7	2014	105826	12
1993	7587	-25.8	2004	24857	6.7	2015	101059	-4.5
1994	7788	2.7	2005	30503	22.7	2016	81573	-19.3
1995	8233	5.7	2006	37283	22.2	2017	81512	-0.1

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حيث نلاحظ من الشكل رقم (5) أن الإنفاق على الخدمات الصحية كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، كما أن نسبتها للنفقات العامة سجلت نسبة (5.7 في المائة) عام 1985 في بداية الفترة لترتفع في العام الذي يليه الى (6 في المائة) واستمرت في هذا المعدل حتى عام 1990 والتي سجلت اقل نسبة مقارنة مع النفقات العامة بلغت (0.9 في المائة) بسبب حرب الخليج الأولى وسرعان ما عادت نسبت الانفاق الصحي مع النفقات العامة حيث بلغت في عام 1991 ما نسبته (6.1 في المائة) واستمرت هذه النسبة حتى عام 1999 عندما سجلت ما نسبته (11 في المائة) من النفقات العامة واستمرت هذه النسبة بالزيادة والانخفاض الطفيف حتى عام 2012 عندما سجلت ما نسبته ما بين (13 في المائة) و (14 في المائة) حتى عام 2017.

شكل رقم (5) تطور الانفاق على القطاع الصحي في المملكة خلال الفترة (1985–2017)

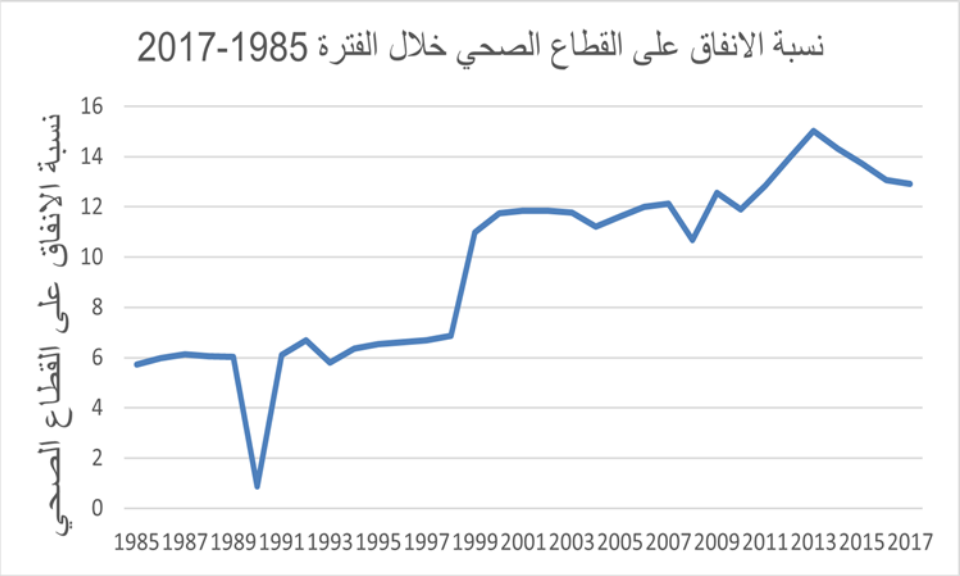

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

ويجدر الاشارة على أن النفقات الصحية لا تقف فقط عند الخدمات العلاجية والرعاية الصحية، يضاف إلى ذلك العديد من المشاريع على الصحية التي انشأت وأدرجت في المخططات الإنعاش والتنمية الاقتصادية. وبالرغم من زيادة النفقات على الحاجات الصحية إلى أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين (2 في المائة) و(3 في المائة) خلال فترة الدراسة.

ونتيجة للتطورات التي شهدها القطاع الصحي في المملكة طول فترة الاستقرار الاقتصادي أدى ذلك الرفع من كفاءة الخدمات الصحية مما ساعد على سد الحاجات السكانية كما وكيفا ويبرز ذلك من خلال العديد من المؤشرات الصحية مثل احتمال وفيات الأطفال حيث انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في المملكة من (44 حالة لكل ألف مولود حي) عام 1990م إلى(7 حالة لكل ألف مولود حي) عام 2017م، كما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من (34 حالة لكل ألف مولود حي) عام 1990م لتصل إلى (6 حالات لكل ألف مولود حي) عام 2017م، فيما انخفض معدل وفيات الأمهات من (48 حالة لكل مائة ألف مولود حي) عام 1990م لتصل إلى 17 حالة لكل مائة ألف مولود حي عام 2017م، وهي ارقام قريبة جدا لبعض دول أوروبا وامريكا بل قد تتفوق

على بعض تلك الدول التي سبقتنا في الخدمات الصحية، حيث نجد أن عدد وفيات الأطفال اقل من خمس سنوات في أمريكا (7 حالات) وروسيا (6 حالات) و كل من المانيا وبريطانيا (4 حالات) وفرنسا (5 حالات) لكل الف مولود عام 2017.

اما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد بلغ في أمريكا (6 حالات) وفي روسيا (7 حالات) وفي كل من فرنسا وبريطانيا (4 حالات) وألمانيا (3 حالات) لكل ألف مولود عام 2017

اما معدل وفيات الأمهات فبلغت في أمريكا (19 حالة) وروسيا (17 حاله) فرنسا (8 حالات) وبريطانيا (7 حالات) لكل مائة ألف مولود عام 2017.[11]

اما فيما يخص القوى العاملة الصحية والبنية التحية مقارنة مع المعدلات العالمية فقد سجلت السعودية نسبة (217 لكل عشرة آلاف شخص) يعمل في القطاع الصحي، وهي أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية –المتوافرة بياناتها–، وأعلى من المتوسط العام للدول العربية (119 لكل عشرة آلاف شخص)، وأيضا أعلى من المتوسط العام للدول ذات الدخل المتوسط الأعلى الذي تنتمي إليه السعودية (158 لكل عشرة آلاف شخص)، واقتربت السعودية أو تفوقت على بعض الدول الاقتصادية المهمة، مثل البرازيل (229)، اليونان (237)، رومانيا

(213)، ماليزيا (200)، مقدونيا الشمالية (216) سنغافورة (252)، جنوب إفريقيا (184)، مولدافيا (181)،

الأرجنتين (259)، كرواتيا (265)، شيلي (267).[12]

شكل رقم (6) يبين نسبة الانفاق على القطاع الصحي بالنسبة للنفقات العامة والناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985–2017)

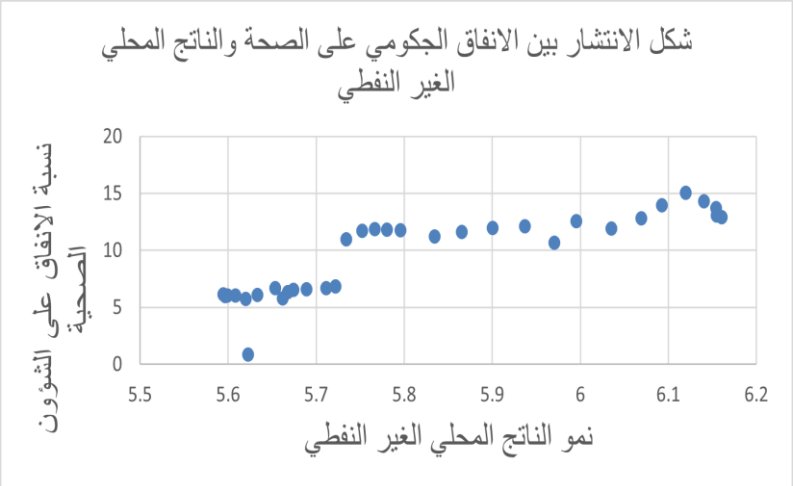

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

[11] World Bank data for 2019, on the global death rate.
[12] Health workforce and infrastructure, according to the latest report of the International Labor Organization, 2018.

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يوضح شكل الانتشار الموجود أعلاه أنه توجد علاقة غير خطية بين الانفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الخدمات العامة:

أولا: مفهوم الانفاق على الخدمات العامة وأهميته

يقصد بمفهوم الخدمة العامة بأنّه ما تُقدّمه الدولة لمواطنيها لتسهيل حياتهم على أرضها، سواء أكان بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، بهدف تسهيل حياتهم، ومنحهم نوعاً من الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، في مختلف المجالات ضمن حدود سلطتها، وقدرتها المادية، وبما يتوافق مع القوانين الدولية والعالمية. يُمكن أن نلخّص مجموعة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لرعاياها بتلك الخدمات التابعة للقطاع العام في الدولة، والمنظّمة من قبلها، كقطاع الطاقة الكهربائية (إنارة الشوارع، والساحات العامة، وتوصيل الطاقة الكهربائية للمنازل، والمنشآت العامة، والخاصة)، وشبكات المياه (بناء السدود، وشبكات الماء في كافة مناطق الدولة، وحفر الآبار الارتوازيّة لغايات جمع مياه الأمطار لسد النقص في مواسم الجفاف)، والبنية التحتية، (من شق الطرق، وتعبيدها، وترميمها بين فترةٍ وأخرى، وبناء قنوات الصرف الصحي، والجسور، والأنفاق).

إن جميع ما ذُكر سابقاً أقيم بجهودٍ مُنظّمة بغية تسهيل إيصال الخدمة للمواطنين المُقيمين على أرض الدولة، وكذلك الأشخاص الوافدين، والأجانب، وممّن يعيشون على أرضها بصفةٍ دائمة أو مؤقتة.

ثانيا: تطور الانفاق الحكومي على الخدمات العامة في السعودية خلال الفترة (1985-2017):

من الجدول رقم (4) نجد أن الإنفاق على الخدمات العامة مر بعدة مستويات خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4) تطور الانفاق على الخدمات العامة نسبتها للإنفاق العام والناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985-2017)

السنة	الانفاق على الخدمات العامة	نسبة الخدمات العامة للإنفاق العام	نسبة الخدمات العامة للناتج المحلي	السنة	الانفاق على الخدمات العامة	نسبة الخدمات العامة للإنفاق العام	نسبة الخدمات العامة للناتج المحلي
1985	21041	17.5	5.6	2002	37352	20.2	5.2
1986	20313	18.2	6.3	2003	36150	18.2	4.5
1987	20718	18.3	6.5	2004	42320	19.1	4.4
1988	19527	19.1	5.9	2005	55871	21.3	4.5
1989	24769	20.7	6.9	2006	62909	20.2	4.5
1990	54546	42.7	12.4	2007	68902	21.4	4.4
1991	42282	25	8.5	2008	63840	18.5	3.3
1992	29730	19.5	5.8	2009	67542	18.9	4.2
1993	24984	19.1	5	2010	70946	18.9	3.6
1994	24389	19.9	4.8	2011	92075	18.9	3.7
1995	25765	20.5	4.8	2012	94602	17.4	3.4
1996	28651	19.8	4.8	2013	110909	17.7	4
1997	31703	19.6	5.1	2014	121689	16.5	4.3
1998	31830	20.5	5.8	2015	128032	17.4	5.2
1999	30546	19.8	5	2016	114616	18.4	4.7
2000	33010	18	4.7	2017	114675	18.2	4.5
2001	34705	18.4	5				

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي

حيث كانت النفقات على الخدمات منخفضة جدا حيث بلغت عام 1985 (21041) وظلت في هذا المستوى حتى عام 1989 عندما ارتفع بنسبة (27 في المائة) حيث بلغ (24769) الا انه قفز عام 1990 الى (54546) وبنسبة تقدر ب (120 في المائة) ومن ثم انخفض في السنة التي تليه الى (42282) بنسبة سالبه قدرها (22.5 في المائة) واخذ بعدها في الانخفاض بنسب متفاوتة حتى وصل الى(24389) عام 1994 وفي العام الذي يليه 1995 اخذ في التصاعد المضطرد حتى عام 2017 حيث سجل ما مقداره (114675) وبنسبة سنوية مركبه مقدارها (15 في المائة)، كما سجلت نسبتها الى النفقات العامة عام 1985 ما نسبته (17.5 في

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المائة) واستمرت قريبة من هذه النسبة حتى عام 1990 عنما سجلت نسبة غير مسبوقة مقدارها (42.7 في المائة) من مجمل النفقات العامة، وفي العام الذي يليه 1991 انخفضت نسبتها للنفقات العامة الى (25 في المائة) واستقرت بعد ذلك النسبة من عام 1992 وحتى عام 2017 ما بين (18 و 20 في المائة)، اما نسبتها للناتج المحلي فقد سجلت عام 1985 ما نسبته (5.6 في المائة) من مجمل الناتج المحلي وحدث قفزه عام 1990 حيث سجلت ما مقداره (12.4 في المائة) ما ان انخفضت في العام الذي يليه الى (8.5 في المائة) ومن عام 1992 وحتى عام 2017 تراوحت نسبتها ما بين (4 في المائة و 5 في المائة)، والشكل التالي يوضح الانتشار بين الانفاق على الخدمات ونمو الناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985–2017).

شكل رقم (7) يبين الانتشار بين الانفاق على الخدمات العامة ونمو الناتج المحلي في المملكة خلال الفترة (1985–2017)

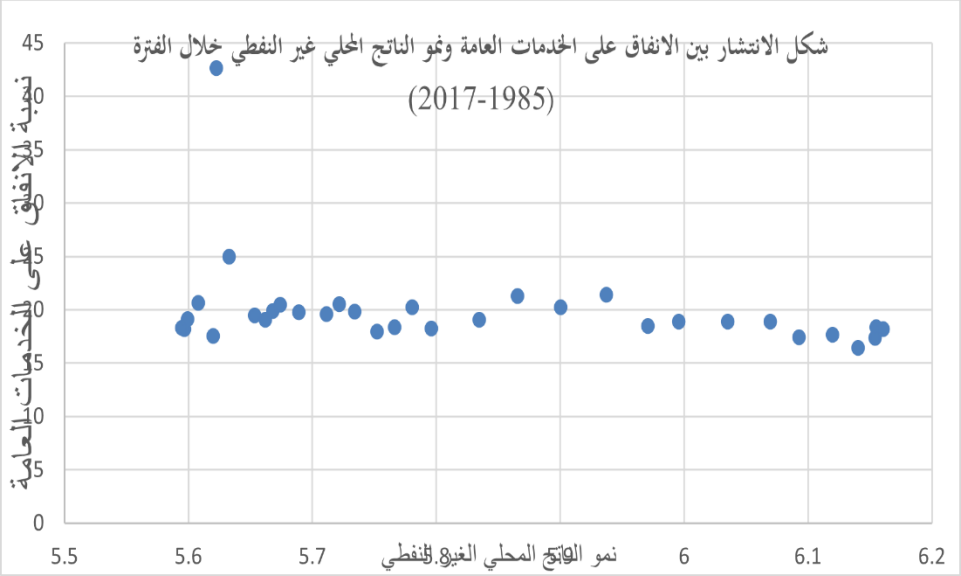

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الهيئة العامة للإحصاء والبنك المركزي السعودي

يوضح شكل الانتشار أنه توجد علاقة غير خطية بين الانفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: دراسة قياسية لتحديد أثر مكونات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: النموذج القياسي المقترح للدراسة: نموذج الانحدار غير الخطي (model nonlinear regression

أشرنا في الفقرات السابقة أن طبيعة العلاقة بين مختلف مكونات الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير خطية. ولتشكيل نموذج غير خطي للمتغيرات يتطلب بعض الفرضيات الاقتصادية التي تتناسب أكثر مع موضوع دراستنا ويتوقع أن تكون الصيغة الرياضية التي تشرح العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف أصناف الانفاق الحكومي هي الصيغة التربيعية فهي التي تشرح معادلة النمو الاقتصادي عندما يكون نمو الناتج المحلي دالة في الانفاق الحكومي على التعليم والصحة والخدمات العامة....حيث نتوقع مثلا ان يكون معدل النمو الاقتصادي منخفضا اذا كان الانفاق على التعليم أو الصحة يمثل نسبة ضعيفة من اجمالي النفقات العامة ثم يزداد معدل النمو مع الزيادة في هذه النسبة لأننا نكون قد وصلنا الى درجة عالية من الرأس المال البشري, ولأخذ نمط تطور معدل النمو الاقتصادي في التحليل سندخل التعليم والصحة وبقية أصناف النفقات العامة ومربعاتها لشرح مستوى النمو الاقتصادي:

$$GDPNO\ growth=\beta_1 + \beta_2\ POP + \beta_2\ FBCF + \beta_3\ GE_i + \beta_4\ GE^2_i$$

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حيث:

GDPNO growth: نمو الناتج المحلي الغير النفطي (اللوغاريتم)

POP: النمو السكاني

FBCF: كمية عنصر رأس المال الثابت

GE_i: نسبة الانفاق الحكومي من الصنف (i) من اجمالي الانفاق الحكومي (الانفاق على التعليم, الصحة، الخدمات العامة وبقية القطاعات)

كذلك من ميزات هذا النموذج أنه يمكننا من تقييم الأثر الحدي على المستوى الفردي مثل الحجم الأمثل للإنفاق على التعليم أو الصحة او الخدمات العامة الذي يمكننا من الحصول على أقصى معدل نمو اقتصادي.

وفي ظل الصيغة التربيعية لدالة النمو الاقتصادي تطرح أمامنا مشكلة عدم خطية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ولذا يصبح من غير الممكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معالم هذه العلاقات. ويتمثل حل هذه المشكلة في عملية تحويل المتغيرات بحيث تكون العلاقة في صورتها المحولة علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبعد ذلك نستطيع استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. أي بعبارة أخرى يتم تحويل الدالة التربيعية الى دالة انحدار متعدد بعد تحويلها الى الشكل الخطي، اذ نفترض أن $GE_i = GE_1$ وأيضا $(GE_i)^2 = GE_2$, وبالتالي نتحصل على المعادلة التالية:

$$GDPNO\ growth=\beta_1 + \beta_2\ POP + \beta_2\ FBCF + \beta_3\ GE_1 + \beta_4\ GE_2$$

لذا تعامل هذه الدالة التربيعية بعد عملية التحويل الى معادلة الانحدار المتعدد عند التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.

المطلب الثاني: التحليل القياسي ونتائج الاختبارات

من خلال النموذج التالي نقوم بدراسة أثر الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1985–2017)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي وأصناف الإنفاق الحكومي، الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والإنفاق على الخدمات العامة.

والهدف الرئيسي هو الإجابة على ما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وكيف تخصص الموارد بين القطاعات المختلفة مثل التعليم، والصحة، والخدمات العامة لتحقيق النمو الاقتصادي.

جدول رقم (5) والذي يوضح نماذج المعادلات الغير خطية (الصيغة التربيعية)

	المتغير التابع: الناتج المحلي غير النفطي			
المتغيرات المستقلة	النموذج1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4
النمو السكاني	0.00321	0.0195**	0.00890	0.0177
	(0.0114)	(0.00934)	(0.00800)	(0.0181)
مكون رأس المال الثابت	1.003***	0.872***	0.772***	1.051***
	(0.0557)	(0.0585)	(0.0626)	(0.0545)
خدمات عامة	-0.0335*			
	(0.0175)			
مربع الخدمات العامة	0.000527*			
	(0.000290)			
التعليم		-0.0137		
		(0.0133)		

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مربع نفقات التعليم		0.000506*		
		(0.000295)		
الصحة			–0.00794	
			(0.00933)	
مربع نفقات الصحة			0.00139**	
			(0.000561)	
نفقات أخرى				0.0266
				(0.0344)
مربع نفقات أخرى				–0.000838
				(0.00114)
المتغير الثابت	0.749	0.997**	1.481***	–0.215
	(0.480)	(0.371)	(0.352)	(0.398)
عدد المشاهدات	33	33	33	33
R–squared	0.954	0.969	0.975	0.948

Standard errors in parentheses* p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1**

المصدر: من اعداد الباحث، برنامج (Eviews)

جدول رقم (6) والذي يوضح نماذج المعادلات الخطية

المتغير التابع: الناتج المحلي غير النفطي				
المتغيرات المستقلة	النموذج1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 4
النمو السكاني	0.0112	0.0230**	0.0142	0.00896
	(0.0110)	(0.00941)	(0.00837)	(0.0136)
مكون رأس المال الثابت	1.046***	0.903***	0.849***	1.054***
	(0.0522)	(0.0574)	(0.0588)	(0.0539)
خدمات عامة	–0.00197			
	(0.00199)			
التعليم		0.00874***		
		(0.00222)		
الصحة			0.0142***	
			(0.00300)	
نفقات أخرى				0.00160
				(0.00411)
المتغير الثابت	0.0746	0.576*	0.972***	–0.0264
	(0.317)	(0.287)	(0.310)	(0.301)
عدد المشاهدات	33	33	33	33
R–squared	0.949	0.965	0.970	0.947

Standard errors in parentheses* p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1**

المصدر: من اعداد الباحث، برنامج (Eviews)

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نلاحظ من النتائج القياسية أن الدوال التربيعية المتعلقة بالنماذج (1, 2 و3) والخاصة بالخدمات العامة والتعليم والصحة تأخذ شكل (U).

ولشرح معادلة نمو الناتج المحلي غير النفطي فإننا وجدنا أن النمو الاقتصادي يكون منخفضا عندما تكون نسبة الخدمات العامة من اجمالي الانفاق الحكومي ضعيفة =($\beta_3 = -0.0335 < 0$) وعندما تزيد هذه النسبة فإن النمو الاقتصادي يأخذ منحنى تصاعدي ($\beta_4 = 0.000527 > 0$)هذه النتيجة متوقعة خاصة وان النفقات العامة تحتوي على النفقات الأكثر تأثيرا على الحركة الاقتصادية مثل خدمات النقل بأنواعه البحري والبري والجوي والاتصالات.

فيما يخص الأثر الحدي للأنفاق على الخدمات العامة مع بقاء العوامل الأخرى، ثابتة فإنه يمكن تقييمها عن طريق القاعدة التالية:

$-\beta_3 / 2\ B_4$ حيث تمثل:

B_3: معامل الخدمات العامة

B_4: معامل مربع الخدمات العامة

معنى ذلك اننا نتحصل على أدني مستوى من النمو الاقتصادي عندما تساوي نسبة الخدمات العامة في اجمالي الانفاق الحكومي:

$-\beta_3/2\ \beta_4$= 0,0335/2*(0,000527) =31.78%

كل زيادة في نسبة الخدمات العامة من اجمالي الانفاق الحكومي فوق هذا المستوى (31.78%) سيؤدي حتما الى الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي.

وخلال الفترة (1985–2017) كان متوسط نسبة الخدمات العامة (19.92 في المائة) وباستثناء سنة 1990 وصلت أعلى نسبة الى (25 في المائة) في سنة 1991. كل هذا يعني أن الإنفاق على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية لا يعمل في طور الكفاءة، وبالتالي فهو لا يسهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي لأنه لم يصل بعد إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

فيما يخص العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق على التعليم والصحة وبالرغم من عدم معنوية المعالم المتعلقة بهذه المتغيرات من الدرجة الأولى (β_3) ومعنويتها على المتغيرات التربيعية (β_4) فإن صيغة الدالة التربيعية تمكننا من تقدير الحجم الأمثل للإنفاق على التعليم وعلى الصحة. وباتباع نفس الطريقة السابقة تحصلنا على النتائج التالية:

- $\beta_3/2\ \beta_4$= 0,0137/2*(0.000506) =13.53%

-$\beta_3/2\ \beta_4$= 0,00794/2*(0.00139) =2.856%

يصل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي الى أدني مستوياته عندما تساوي نسبة الانفاق على التعليم في اجمالي النفقات العامة (13.53 في المائة). أما بالنسبة للإنفاق على الشؤون الصحية فإن معدل النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي يتأثر بدرجة أعلى حيث يصل الى أدني مستوياته عندما تصل هذه النسبة الى (2.856 في المائة) وكل زيادة فوق هذا المستوى من شأنه تحفيز معدل النمو الاقتصادي.

وهذه النسب في قطاع التعليم وقطاع الصحة تم تجاوزها في كامل فترة الدراسة، ومتوسط نسبة الانفاق الحكومي على التعليم يساوي (24.07 في المائة) وعلى الصحة (9.65 في المائة) وهذه النسب تعدّت الحدود الدنيا المثلى.

كل هذا يعني أن الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة في المملكة العربية السعودية يعملان في طور الكفاءة، وبالتالي فهما يساهمان بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الخاتمة والنتائج:

من خلال النموذج السابق قمنا بدراسة أثر الإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1985–2017)، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي وأنواع الإنفاق الحكومي، خاصة الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة والإنفاق على الخدمات العامة. حيث تبين أن:

1- الإنفاق العام على التعليم وعلى الصحة في المملكة العربية السعودية يعملان في طور الكفاءة، وبالتالي فهما يساهمان بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

2- تشير نتائج التقديرات القياسية إلى أن الإنفاق على الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية لم يصل بعد إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

التوصيات:

1- وتوصي الدراسة بالمحافظة على النسب الحالية للإنفاق على التعليم والصحة لانهما يعملان في طور الكفاءة.

2- أما فيما يخص الانفاق على الخدمات العامة، فإنه لا يزال هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي في هذا المجال، أو رفع كفاءته، وذلك لإسهامه الإيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية المملكة 2030.

المـراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

عماد الدين مصبح تقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام في سوريا باستخدام منحني أرمى وأسلوب (ARDL) مجلة JORNAL OF ADMINISTRATIV AND ECONOMIC SCIENCE المجلد 7 سنة 2013

سليم سليمان الحجايا ومحمد جميل عدنيات الحجم الأمثل للإنفاق العام في الأردن (1985–2014) المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية المجلد 4 العدد 2 سنة 2017

الموجز التعلمي العالمي، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، معهد اليونسكو للإحصاء، 2007، ص 9.

حسنى ابراهيم عبد الواحد، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان، 2007 ص 6.

التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000، تحسين اداء المنظمات الصحية، منظمة الصحة العالمية، طبع في فرنسا، 2000

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

OECD National Accounts, https://data.oecd.org./gga/general-government spending.

Mincer Jacob (1922-2006), Mincer model (1974) ,pioneer and founder of modern business economics, member of the Economists Group at the Chicago School

Tomas Philipson and Rodrigo Soares The University of Chicago, Human Capital, Longevity, and Economic, Growth: A Quantitative Assessment of Full Income Measures, Working Paper, World bank, April 2001, p 22.

David Hull, Why Do We Urgently Need Public Expenditure, PSI Research Unit, University of Greenwich, October 2010, p.15.

World Bank data for 2019, on the global death rate.

Health workforce and infrastructure, according to the latest report of the International Labor Organization, 2018.

العدد الثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – نيسان – 2021 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

The study aims to determine the effect of the components of government spending on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (1985-2017), by linking GDP and spending on education, on health affairs and on public services. The study applied the nonlinear regression model, and the study concluded that the quadratic functions related to the equations for public services, education and health take the form (U). The study found that economic growth in the non-oil sector reaches its lowest level when the proportion of spending on education in total public expenditures is equal to (13.53%). As for spending on health affairs, the rate of economic growth in the non-oil sector is affected to a higher degree, reaching its lowest levels when this percentage reaches (2.856%). Every increase above this level will stimulate the rate of economic growth. These percentages in the education sector and the health sector were exceeded during the entire study period, which means that public spending on education and health in the Kingdom of Saudi Arabia is working in an efficiency phase, and therefore they contribute positively to improving economic growth rates. These percentages in the education sector and the health sector were exceeded during the entire study period, which means that public spending on education and health in the Kingdom of Saudi Arabia is working in an efficiency phase, and therefore they contribute positively to improving economic growth rates. The study also found that spending on public services in the Kingdom of Saudi Arabia is not working in an efficient phase, and therefore it does not contribute positively to improving economic growth rates because it has not yet reached the optimal level that achieves the highest possible economic growth rates (31.78% of total expenditures). the public). The study recommends maintaining the current rates of spending on education and health because they are both working in the efficiency phase. As for spending on public services, there is still room to increase government spending in this area, or raise its efficiency, and that is its positive contribution to improving economic growth rates, and thus achieving the desired goals of the Kingdom's Vision 2030.

Key terms: The optimal size of government spending on education, The optimal size of government spending on health, The optimal size of government spending on public services, Economic growth.